http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1786) السنة السابعة - الثلاثاء (4) أيار 2010

الحيدري: لاضغوط سياسية على عملنا

المفوضية تؤكد تطابق النتائج ودولة القانون تتهم المفوضية بالاستغفال

مراقبة دولية في قاعة للعد والفرز أمس.. أ ف ب

بغداد / هشام الركابي

قالت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان نتائج العد والفرز اليدوي متطابقة مع النتائج التي اعلنتها لغاية الان.

وقال عضو مجلس المفوضين كريم التميمي في مؤتمر صحفي مشترك مع اد ملكرت رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق ورئيس المفوضية ان النتائج متطابقة ولن نقبل باي ضغط سياسي ومن اي كيان سياسي وان من لديهم اي اعتراض فان لديهم اساليب قانونية للاعتراض. واضاف: ان عدم دخول وكلاء الكيانات السياسية الى مقر العد والفرز اليدوي كان بسبب كياناتهم. مشيرا الى ان هناك اعدادا كبيرة من المراقبين لم يكونوا معرفين للمفوضية اذ ان المفوضية ولتسهيل امر الكيانات السياسية ، سمحت لوكلاء الكيانات والمراقبين المسجلين لديها سابقا بالدخول الى المفوضية دون التسجيل مجددا. واوضح التميمي: ان وكيل الكيان السياسي يجب ان يكون معرفا لدى المفوضية ويوقع على قواعد سلوك وهذا موجود حسب المعايير الدولية. ولكن ما حصل ان بعض الكيانات جاءت بمراقبين ووكلاء غير مسجلين. وتابع: ان هذا الامر عطل عمل المفوضية ساعة تقريبا وبعدها تم الاتفاق على دخولهم لتسهيل الامر. مبينا ان المجلس سيتخذ اي خطوة وفق المعايير الدولية.

من جانبه قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري ان تفسير المفوضية بالنسبة لقرار الهيئة التمييزية حول موضوع العد والفرز، هو ان القرار لم يتطرق الى التواقيع بسجل الناخبين.

واضاف انني لاحظت ان هناك مؤتمرا لائتلاف دولة القانون وكان اعتراضهم على اجراءات المفوضية. و نحن نقول ان المفوضية وضعت الاجراءات بموجب قرار المحكمة التمييزية وان القرار يتضمن اعادة العد والفرز اليدوي في المحطات ببغداد.

وتابع الحيدري: نحن في قناعتنا ان الموضوع لم يتطرق الى التواقيع ولدولة القانون الحق في الطعن باجراءاتنا وسننتظر اجراءات الهيئة التمييزية وسنلتزم بالقرار سواء بالاستمرار بما نقوم به او قبول طعن ائتلاف دولة القانون. واوضح ان عملية مطابقة التواقيع في سجل الناخبين تحتاج الى وقت واذا كان هذا الامر فنحتاج الى اكثر من ثلاثة اسابيع ونحن نرى ان القرار ليس فيه هذا الموضوع.

وذكر انه سيتم احتساب اعداد اصوات المرشحين وان اي شيء مخالف يوضع في استمارات خاصة.

وبين ان هناك استمارة خاصة بالتوقيع مكتوب فيها عدد الاوراق الموجودة في المحطة وهذا ما نعمل عليه في عمل العد والفرز اليدوي.

ونفى الحيدري وجود اي ضغط سياسي على المفوضية وذكر ان عملية العد والفرز اليدوي تتطلب من ١٠ الى ١٥ يوماً. واذا اقرت الهيئة التمييزية بما يطلبه ائتلاف دولة القانون فان هذا سيتطلب وقتا اكبر.

الى ذلك قال رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق اد ملكرت ان عملية اعادة العد والفرز اليدوي التي بدأت اليوم (امس) كانت بصورة منظمة للغاية.

واضاف ان هذه لحظة مهمة في العملية الانتخابية في العراق من خلال بدء عملية اعادة العد والفرز التي كانت منظمة للغاية وهي اعادة تأكيد للناخب العراقي بان صوته يحترم. واوضح اد ملكرت ان من قدم الشكاوى سيستوضح ان كانت شكواه مبررة. وتابع في اي عملية انتخابية يكون هناك حق للشكوى ويجب ان تأخذ هذه الشكاوى على محمل الجد وهي احترام لارادة الناخب.

وبين اد ملكرت ان الامم المتحدة تأمل باعلان النتائج النهائية باقرب وقت ممكن واطلب من الجميع التحلي بالصبر واهنئ المفوضية بمهنيتها التي تعمل بها.

وقدم ائتلاف دولة القانون طعنا الى الهيئة القضائية حول عملية العد والفرز اليدوي التي بدأت امس يتعلق بمطابقة اعداد الاوراق الموجودة في صناديق الاقتراع مع سجلات الناخبين بالاضافة الى عدم السماح لمراقبي دولة القانون بالدخول لقاعة العد والفرز مع بدء عملية العد والفرز اليدوي.

وقال القيادي في دولة القانون في مؤتمر صحفي حسين الشهرستاني ان ائتلاف دولة القانون يرفض اجراءات المفوضية العليا المستقلة التي تريد استغفال المواطن العراقي من خلال مطابقة عدد الاصوات في الصندوق مع الاستمارة ٥٠١ و٥٠٢ دون الرجوع لسجل الناخبين وهذا امر خاطىء اذ يجب ان يعودوا الى سجل الناخبين في بداية الامر اذ يمكن ان تكون هناك اوراق اضيفت في المحطات الى الصندوق.

واضاف: تفاجأنا بان مفوضية الانتخابات لا تطابق عدد الاوراق الموجودة في صناديق الاقتراع مع سجل الناخبين الذي يوضح توقيع الناخب.

واوضح الشهرستاني ان المفوضية ولاسباب نجهلها لم تفتح سجلات الناخبين و اسماء الذين صوتوا ومقارنتها مع الاوراق الانتخابية في صناديق الاقتراع للتأكد مع مطابقة العدد ما بين السجلات وصناديق الاقتراع.

وتابع: ان دولة القانون قدمت امس شكوى على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعدم اجراء هذه المطابقة بين اوراق صناديق الاقتراع والسجلات وننتظر من الهيئة القضائية النظر في هذه الشكوى. وعبر الشهرستاني عن استغرابه الشديد من اصرار المفوضية على هذا الاجراء.

وتابع: ان الامر الثاني الذي نطعن به هو عدم سماح المفوضية لمراقبي دولة القانون بالدخول الى قاعة العد والفرز اليدوي بحجة انه لم تكن هناك هويات صادرة لهم بالرغم من اننا قدمنا ٢٥٠ طلبا لاصدار هويات للمراقبين قبل اسبوع ولم تقم المفوضية باصدارها.

واشار الشهرستاني الى ان اجراءات المفوضية هذه مطعون بها وليست معبرة عن قرار الهيئة القضائية.

وكانت الهيئة التمييزية قررت اعادة العدّ والفرز يدويا في محافظة بغداد فقط بعد الطعون التي تقدم بها ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي.

وحصل ائتلاف دولة القانون في الانتخابات التي جرت في السابع من اذار الماضي على ٨٩ مقعدا وجاء بالمركز الثاني بعد القائمة العراقية التي حصلت على ٩١ مقعدا.

التوترات السياسية تمثل تحديا للديمقراطية الناشئة

ترجمة/ عمار كاظم محمد

ابدى السفير الأمريكي في بغداد كرستوفر هيل قلقه الشديد يوم الاثنين الماضي من البطء الذي يتحرك فيه المسؤولون العراقيون لتشكيل الحكومة الجديدة قائلا "انهم يحتاجون الى الاسراع في هذا الطريق".المسؤولون الأمريكيون يرون أن تشكيل الحكومة الجديدة والانتقال الشفاف للسلطة كبوادر مهمة لجدول تخفيض اعداد الجنود الامريكان في العراق والمحددة بخمسين ألف جندي في نهاية شهر آب القادم.

وتعكس تعليقات هيل الصريحة جدا القلق الامريكي المتزايد حول العملية السياسية التي ابطأت بسبب العديد من العوامل بضمنها النتائج المتقاربة للانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من آذار الماضي وكذلك عملية اعادة الفرز اليدوي المنظمة التي تجري الآن لما يقرب من ٢،٤ مليون ناخب في بغداد وكذلك الجهود المبذولة لاجتثاث بعض المرشحين المشمولين بقانون المسائلة والعدالة.

يقول هيل "ان المرء ليود أن يقوموا بهذا الأمر بسرعة "مضيفا" لقد كان لدينا علم دائما أن هذه الفترة ستكون من الفترات الحرجة فنحن نقترب من مرور فترة سبعة اسابيع تقريبا منذ انتهاء فترة التصويت في الانتخابات".

زعيما الكتلتين الفائزتين يؤكدان أن هناك مخالفات جدية قد حدثت واثرت على نتيجة الانتخابات وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي تخلف بمقعدين في النتيجة النهائية قد طالب باعادة عملية الفرز اليدوي.

وقال كريستوفر هيل السفير الأمريكي "انا اقول ان هذه انتخابات متقاربة وقد سببت الكثير من التوترات وهي بالتالي ستمثل تحديا كبيرا للمؤسسات الديمقراطية الناشئة في العراق "مضيفا" ان النظام القضائي يجب أن يلتزم بالتوازن في بعض هذه النزاعات "يضاف الى حالة الحيرة اعلان المسؤولين العراقيين يوم الاثنين الماضي بان احد المرشحين في قائمة العراقية مشمول بقرار المساءلة والعدالة فاذا وقعت اللجنة على هذا القرار وتمت اضافته الى المرشحين المبعدين الأخرين فان القائمة العراقية سوف تفقد تقدمها وهذا ما سوف يسبب تأخير العملية السياسية والغضب لدى بعض الأطراف.

وكانت ادارة الرئيس اوباما قد طلبت من الجيش الأمريكي في وقت مبكر من عام ٢٠٠٩ تخفيض حجم قواتها المقاتلة الى ٥٠ ألف جندي بنهاية شهر آب من عام ٢٠١٠ على افتراض ان الانتخابات سوف تحدث في شهر كانون الأول او شهر شباط وان الحكومة الجديدة سوف يتم تشكيلها قبل الموعد المحدد لكن على الرغم من التأخير الذي حصل لثلاثة اشهر والجدالات الأخيرة لكن القادة الأمريكيين مازالوا يقولون أنهم على الطريق الصحيح في تنفيذ عملية الانسحاب في موعدها النهائي.

يقول قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال راي اوديرنو انه سوف يقرر بعد شهرين من الانتخابات فيما اذا كان التسلسل الزمني لخفض القوات ما يزال معقولا.

في الانتخابات البرلمانية التي حدثت في عام ٢٠٠٥ استغرق الأمر ستة اشهر لتشكيل الحكومة وفي ذلك الوقت لم يكن لزاما على المسؤولين العراقيين أن يقوموا بقضية التفتيش عن مؤهلات المرشحين او قضية اعادة الفرز اليدوي.

ان بعض المسؤولين العراقيين والاميركان يرون ان هناك توازيا خطرا بين الطريق الصعب الحالي وذلك الذي تلا انتخابات ٢٠٠٥ حيث اثارت تلك الفترة مشاعر التمرد آنذاك، لكن الخلافات السياسية في الوقت الحاضر هي على العكس من الخلافات التي اعقبت انتخابات ٢٠٠٥، فقد كانت سلمية بشكل كبير حيث يقول المسؤولون العراقيون والامريكيون ان تفشي العنف السياسي في الوقت الحاضر هو اقل احتمالا لان قوات الامن العراقية اصبحت قوية بشكل أكبر واقل تسيسا عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ لكن الكثيرين مازالوا يقولون ان الشلل في تشكيل الحكومة الجديدة اذا استمر لوقت طويل فانه ينذر بعودة العنف من جديد.

يقول بيرت ماكورك كبير مستشاري ادارة الرئيسين بوش واوباما في العراق "ان العنف في الوقت الحالي لايمثل تهديدا ستراتيجا واذا كان هناك احساس بان من يقود العنف هم البعض من الاحزاب السياسية فانت تملك بذور ايقافه.

عن/ واشنطن بوست

مخاوف من ظهور سيناريو جديد في العراق

صراع على منصب رئاسة الوزراء

بغداد /رويترز

بعد شهرين من انتخابات عامة لم تسفر عن فائز واضح بات العراق محاصرا في معركة بين رجلين يتصارعان على السلطة مما يهدد أمنه الهش وآماله بالاستقرار.

ويقول محللون انه سواء كان رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي يقدمان الطموحات الشخصية على صالح الامة فان معركتهما قد تذكي التوتر الطائفي وتدعو الى تدخل أجنبي.

وتقول جالا رياني المحللة في (اي.اتش.اس) جلوبال انسايت ميدل ايست "المعركة ترجع بأشكال عديدة الى الكراهية الشخصية بين الاثنين وهو أمر يهدد الاستقرار السياسي الان."

وكانت كتلة العراقية ويقودها علاوي قد فازت بفارق مقعدين على كتلة المالكي "دولة القانون" في الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من مارس اذار. ولم يحصل اي منهما على النسبة الكافية لتشكيل حكومة مما ترك البلاد في حالة من عدم اليقين السياسي.

ويريد الاثنان الحصول على منصب رئيس الوزراء وقد تؤدي الازمة الناتجة عن هذا الى عرقلة خطط الولايات المتحدة لانهاء العمليات القتالية في اغسطس اب وتستدعي تدخلا أعمق من جيران مثل ايران والسعودية.

وقال علاوي ان تقدمه بفارق طفيف في الانتخابات يعطيه الحق في تشكيل حكومة وقيادتها وهو الادعاء الذي سارع المالكي الى الاعتراض عليه. ويقول محللون ان من غير المرجح فيما يبدو أن ينسحب اي منهما بسلاسة.

وقال المحلل جوست هيلترمان من المجموعة الدولية لمعالجة الازمات "أحد الاثنين سيسود. هذا سيناريو من شأنه زعزعة الاستقرار."

وأضاف: "من الصعب تصور كيف ستكون حكومة يقودها أحدهما جامعة شاملة لان الاخر سيرفض المشاركة."

ومنذ فترة طويلة يشير مسؤولون أمريكيون ومن الامم المتحدة الى أن ديمقراطية العراق الوليدة لن يحدد ملامحها من يفوز بالانتخابات بقدر ما سيحددها سلوك الخاسرين. وحتى الان لا يبدو أن أيا من الطرفين يريد لعب دور المعارضة السياسية.

ولم تعط الانتخابات التي كانت نتيجتها غير حاسمة لاي من اللاعبين الرئيسيين الاغلبية الساحقة اللازمة ليشكل حكومة بمفرده. وسعى المالكي الى تشكيل تحالف مع الائتلاف الوطني العراقي لكنه يواجه معارضة قوية لمطلبه تولي رئاسة الوزراء لولاية ثانية. كما حاول علاوي التودد للائتلاف الوطني العراقي لكنه واجه صراعا عسيرا لتشكيل هذا الائتلاف.

وترك هذا ائتلاف دولة القانون الذي يقوده المالكي والقائمة العراقية بقيادة علاوي امام خيار جديد هو محاولة تشكيل أغلبية برلمانية معا.لكن أعضاء في معسكري المالكي وعلاوي يقولون ان كلا منهما يريد منصب رئيس الوزراء.وقال المحلل السياسي العراقي ابراهيم الصميدعي انه في كل مرة يحتدم فيها الصراع بين المالكي وعلاوي يصبح هذا عاملا في اخراجهما من المنافسة على السلطة لانهما بدا يثيران مخاوف وقلق الاخرين. وقال انه لابد من توصلهما لتسوية.وأظهرت انتخابات مارس اذار التي وصفت بأنها كانت نزيهة الى حد كبير لكنها شهدت معارك قانونية ومزاعم بالتزوير دعما قويا لعلاوي.ونجح المالكي في تحقيق طلبه اعادة فرز الاصوات في بغداد والذي اعتبر محاولة لانهاء تقدم العراقية.

ومما يزيد الوضع سوءا بالنسبة للعراقية اعتراضات هيئة المساءلة والعدالة، التي هدفها منع أنصار حزب البعث المحظور الذي كان مهيمنا في عهد صدام من العودة الى الحكم ، على صحة الاصوات التي أدلي بها لمرشحين لهم صلات محتملة بحزب البعث ومعظمهم من القائمة العراقية.

وحشد علاوي الطبيب الذي تدرب في بريطانيا وتولى منصب رئيس الوزراء المؤقت عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ دعم دول بالمنطقة للتدخل وقال ان على المجتمع الدولي تنظيم انتخابات جديدة.

وأثارت الدعوة غضب المالكي الذي انتقد الرغبة في تدخل خارجي ونديد بما وصفه برغبة القوى الخارجية للقيام بانقلاب من خلال صندوق الاقتراع.

وقالت رياني "اختار علاوي أن يجعل من نفسه رجل الدول ذات النفوذ بالمنطقة... كوسيلة لموازنة (نفوذ) المالكي الذي تزداد شعبيته تراجعا على مدى الوقت في أنحاء المنطقة."

وأضافت "من المؤكد أن يثير هذا مخاوف من ظهور سيناريو يشبه النموذج اللبناني بالعراق حيث يتطلع لاعبون داخليون الى داعمين خارجيين لتعزيز رصيدهم السياسي في الداخل."

ويحاول العراق المضي قدما في اعادة بناء اقتصاده الذي يعاني من مشاكل كبيرة مع بدء العنف في التراجع. ووقع مجموعة من الصفقات مع مؤسسات عالمية لاستغلال احتياطياته النفطية الهائلة لتعزيز انتاجه من النفط الخام وجني المليارات اللازمة لاعادة الاعمار.

ومن بين الحلول أن تسعى كل الكتل الى الوصول الى مرشح لمنصب رئيس الوزراء يكون مقبولا للجميع كحل وسط.

وقال هيلترمان "قد يكون هذا ترتيبا من شأنه اشاعة الاستقرار. لكن من سيقنع المالكي وعلاوي بالتراجع من أجل البلد؟"

معهد أميركي: سيصبح العراق من البلدان الديمقراطية القليلة في الشرق الأوسط

بيروت/اكانيوز

خلص تقرير لمركز "هادسون" الأميركي للأبحاث الى أن العراق ليس لبنان في الظاهر، لكن مبدأ توزيع المناصب الحكومية المهمة بحسب الطوائف، سيخدم العراقيين بشكل جيد إذا طبقه قادتهم بشكل غير رسمي لتعزيز الانسجام بين الطوائف العرقية في العراق.

وقال معدّ التقرير في "هادسون" ريتشارد وايتز إن "السمة الأكثر أهمية للتحالفات الحكومية العراقية المستقبلية هي أن تضم الكرد والسنة وغيرهم من غير الشيعة، في أكثر من دور رمزي". وبعدما حذّر من أن التفجيرات الأخيرة التي شهدها العراق تعكس تحذيرات جديدة من أن البلاد تواجه مستقبلاً غامضاً، قال وايتز، وهو أيضاً مدير "مركز التحليلات السياسية العسكرية"، إن "الإرهابيين يريدون عرقلة خطة انسحاب القوات الأميركية، وكذلك استغلال العملية المطولة لتشكيل الحكومة العراقية".

وأشار، في هذا السياق، إلى أن "الأمر قد يستغرق شهوراً قبل أن يشكل الحكومة العراقية الجديدة أيا من زعيم المعارضة إياد علاوي أو رئيس الوزراء نوري المالكي أو أي شخص آخر". وتابع وايتز "ومع ذلك، فقد أجابت نتائج الانتخابات البرلمانية في ٧ آذار/مارس، عن بعض الأسئلة، وإن تركت البعض الآخر بلا أجوبة، فالأرقام التي صدرت في ٢٦ آذار/مارس من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تؤكد مكانة العراق كدولة ديموقراطية فاعلة حيث تنافس مرشحون كثر وأحزاب سياسية على السلطة، وفقاً للمعايير الدولية لأية انتخابات حرة وعادلة لا يمكن التنبؤ بنتائجها مسبقاً". وفي إشادته بالانتخابات العراقية، تابع وايتز أنه "لا المنصب السياسي، ولا الولاء القبلي ولا الانتماء الطائفي يحدد نتائج الاقتراع"، كما أن "عجز فريق واحد عن الحصول على غالبية المقاعد.. يعكس الطابع التعددي للمجتمع العراقي المعاصر"، فضلاً عن أن "المراقبين المحليين والدوليين بما في ذلك الأمم المتحدة والسفارة الأميركية لم يجدوا أي دليل على تزوير خطير في الانتخابات قد يؤثر على نتائجها".

ولم يكتف وايتز بهذا القدر من الإشادة، بل تابع بأنه "إذا أصبح علاوي رئيس الوزراء المقبل، سيصبح العراق واحداً من البلدان القليلة في الشرق الأوسط، التي تستبدل زعيمها والحزب الحاكم فيها، بانتخابات وطنية سلمية". وحتى لو "بقي المالكي في السلطة، أو اختير شخص آخر من المتنافسين الأوفر حظاً، فإن العراق سيكون قد شهد إجراء الانتخابات الأكثر ديموقراطية في تاريخه".

وبعدما ذكّر بـ"إعلان المسؤولين العراقيين والأميركيين استعدادهم لزيادة وتيرة العمليات العسكرية الأميركية إذا ما ارتفعت وتيرة أعمال العنف في العراق، كما حصل عقب انتخابات العام ٢٠٠٥"، وبعدما أشار إلى أن "الدبلوماسيين الأميركيين، رغم ذلك، يضغطون على السياسيين العراقيين للتدخل لوحدهم في نشاطات سياسية سلمية"، انتقد وايتز، في تقريره في "هادسون"، إحجام إدارة الرئيس باراك أوباما "حتى الآن، عن تحديد الدور الذي سيلعبه العراق في المستقبل في سياسات الشرق الأوسط".

وكانت إدارة الرئيس السابق جورج بوش وقعت، قبيل مغادرتها البيت الأبيض، اتفاقية للتعاون الإستراتيجي مع الحكومة العراقية شددت فيها على استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الثنائية.

لكن إدارة أوباما لم تحدد بعد كيفية تنفيذ هذا الاتفاق، واكتفت بإصدار بيان في ٢٧ آذار/مارس بأن "الولايات المتحدة ستواصل العمل عن كثب مع جميع القادة العراقيين، لبناء علاقة متعددة الأبعاد وطويلة الأجل بين البلدين"، حسبما جاء في تقرير "هادسون"، الذي تساءل عن دور السياسة الخارجية العراقية "التي بقيت غير واضحة".

ومن المآخذ التي عدّدها تقرير "هادسون" على الانتخابات العراقية، أنها "شهدت نمطا مقلقا من الاصطفافات الداخلية والخارجية واستغلال غياب قانون يقيد التمويل الأجنبي للجماعات السياسية" واعتبر الكاتب في "هادسون" أن "الغموض الأبرز" هو الذي يكتنف هوية الأشخاص الذين سيتولون مناصب الرئاسة ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية. ورأى أنه "بما أن الأحزاب السياسية العراقية لا تزال ضعيفة، فإن الشخصيات المعنية ستكون أهم من انتماءاتها الحزبية".

انتخابات ٧ آذار